

النظرية الماركسية في الدولة

إرنست ماندل

أكتوبر ١٩٦٩

ترجمة: بشير السباعي

الفصل الأول

أصل الدولة وتطورها في تاريخ المجتمعات

أ- المجتمع البدائي وأصول الدولة

لم تكن الدولة موجودة في جميع الأزمنة يخطئ بعض علماء الاجتماع وممثلوه آخرون للعلم السياسي الأكاديمي عندما يتحدثون عن الدولة في المجتمعات البدائية. مما يفعلونه في الحقيقة هو المطابقة بين الدولة والجماعة. وهم إذ يفعلون ذلك إنما يجردون لدولة من خاصيتها المميزة لها، أي نقل ممارسة بعض الوظائف من الجماعة ككل بحيث تصبح حكر الفصيل ضئيل من أفراد هذه الجماعة.

وبعبارة أخرى، فإن ظهور الدولة هو نتاج التقسيم الاجتماعي للعمل. وكلما كان هذا التقسيم الاجتماعي للعمل مجرد تقسيم جنيني، فإن جميع أفراد المجتمع يمارسون، متناوبين، عملياً، جميع وظائفه ولا تكون ثمة دولة ولا تكون ثمة وظائف دولة خاصة.

يقول الأب فيكتور إيلينبرجر، بخصوص قبيلة البوشمن، إن هذه القبيلة لم تعرف الملكية الخاصة ولا المحاكم ولا السلطة المركزية ولا الأجهزة الخاصة أبداً كان نوعها. (La fin tragique des Bushmen, pp.70-73 [Paris: Amiot-Dumont] ١٩٥٣)، ويقول كاتب آخر بخصوص القبيلة نفسها: "إن الجماعة، لا القبيلة، هي الجهاز السياسي الحقيقي عند البوشمن. وتتمتع كل جماعة بالاستقلال وتحيا حياتها بشكل مستقل عن الجماعات الأخرى. وعادة ما ينظم شؤونها الصيادون المهرة والرجال الأكبر سنًا، والأوفر تجربةً بوجه عام" (The Khoisan People of South Africa, p.76 [London: I. Shapera, 1930] George Routledge and Ltd) وينطبق الشيء نفسه على شعوب مصر وبلاد الرافدين في الأرمنة الغابرة: "لم يكن الوقت مناسبًا للعائلة البطريركية ذات السلطة الأبوية بأكثر من مناسبته لجتماع سياسي مركزي حقيقي... فالواجبات الإيجابية والسلبية جماعية في نظام العشيرة الطوطمية. إن السلطة والمسؤولية في هذا المجتمع لا تزال تتمتع بطابع لا يمكن تجزئته. ونحن بإزاء مجتمع تمشّي كي ومساوي، تساوي فيه المشاركة في الطوطم الواحد، الذي يعد جوهر كل فرد وأساس تضامن الجميع، بين جميع أفراد العشيرة" (Empires, p.17 [Paris: La Renaissance du Livre, 1923] A. Moret and G. Davy, Des Clans aux)

إلا أنه كلما تطور التقسيم الاجتماعي للعمل وانقسم المجتمع إلى طبقات، فإن الدولة تظهر - وتحدد طبيعتها: حرمان أفراد الجماعة كل من ممارسة عدد معين من الوظائف؛ تقدّم أقلية ضئيلة وحدها ممارسة هذه الوظائف.

وسيوضح مثلان هذا التطور، الذي يتتألف من تجريد أغلبية من أفراد المجتمع من بعض الوظائف التي كانوا يمارسونها في السابق (بشكل جماعي في البداية) من أجل تخصيص هذه الوظائف لفريق ضئيل من الأفراد.

المثال الأول: الأسلحة

هذه وظيفة مهمة. وقد قال إنجلز إن الدولة، في التحليل الأخير، ليست غير جهاز من الناس المسلحين.

في الجماعة البدائية، يحمل السلاح جميع أفراد الجماعة ~~الذكور وأحياناً~~ جميع البالغين، ذكوراً وإناثاً).

وفي مجتمع كهذا، لا وجود لمفهوم قصر حمل السلاح على مؤسسة خاصة اسمها الجيش أو البوليس أو الكونستابولي. فكل ذكر بالغ الحق في حمل السلاح. (في بعض المجتمعات البدائية نجد أن احتفال التأهيل بمناسبة البلوغ، يخلع على المؤهل حق حمل السلاح).^(١)

والشيء نفسه بالضبط يحدث في المجتمعات التي لا تزال بداعية وإن كانت قريبة بالفعل من مرحلة الانقسام إلى طبقات. وعلى سبيل المثال، فإن هذا ينطبق على الشعوب герمانية حوالي فترة هجومها على الإمبراطورية الرومانية: فقد كان جميع الرجال الأحرار يتمتعون بحق حمل السلاح وكان بوسعمهم استخدامه للدفاع عن أنفسهم وحقوقهم. الواقع أن المساواة في الحقوق بين الرجال الأحرار، والتي نشهدها في المجتمعات герمانية البدائية، هي مساواة بين جنود- تحيد توضيحيها قصة زهرية السواسون^(١).

وغالبًا ما كانت الصراعات بين الأشراف وال العامة في اليونان وروما القديمتين تدور حول هذه المسألة، مسألة الحق في حمل السلاح.

المثال الثاني: العدالة

تعد الكتابة، بوجه عام، غير معروفة بالنسبة للمجتمع البدائي. ولذا فلا توجد فيها مجموعة قوانين مكتوبة. ثم إن ممارسة العدالة ليست مقصورة على أفراد بعينهم، فهذا الحق يخص المجموع. وباستثناء النزاعات التي تحسمها العائلات أو الأفراد أنفسهم، فإن الاجتماعات الجماعية هي وحدها التي تتمتع بحق إصدار الأحكام. وفي المجتمع герماني البدائي، لم يكن رئيس المحكمة الشعبية يصدر حكمًا: إذ كانت وظيفته تتمثل في ضمان مراعاة بعض القواعد وبعض الأشكال.

إن فكرة إمكانية وجود بعض الأشخاص المنفصلين عن المجموع، والمحتكرين لحق تدبير شئون العدالة، من شأنها أن تظهر في نظر مواطني مجتمع يقوم على جماعية العشيرة أو القبيلة كفكرة حمقاء شأنها في ذلك شأن الفكرة المعاكسة في نظر أغلب معاصرينا.

والخلاصاته في مرحلة معينة من تطور المجتمع، قبل انقسامه إلى طبقات اجتماعية، تُمارِس بعض الوظائف حق حمل السلاح أو تدبير شئون العدالة ممارسة جماعية - من جانب كل أفراد الجماعة البالغين. فقط مع تطور هذا المجتمع أكثر، إلى وجة ظهور طبقات اجتماعية فيه، تُنتزع هذه الوظائف من الجماعة لتخصص لأقلية تمارس هذه الوظائف بطريقة خاصة.

فما هي خصائص هذه "الطريقة الخاصة"؟

لننظر في مجتمعنا العربي في الفترة التي أخذ فيها النظام الإقطاعي في التحول إلى نظام سائد.

يمكن إظهار استقلال الضياع الإقطاعية الواسعة (الصوري ولا الحقوقي، وإنما الفعلي جدًا والكامل تقريبًا) بالإشارة إلى كون السيد الإقطاعي، وهو وحده، هو الذي يمارس عبر أرجاء مقاطعته كل الوظائف التي عدناها سلفًا، وهي وظائف كانت من اختصاص مجموع البالغين في المجتمعات البدائية.

فهذا السيد الإقطاعي هو الحاكم المطلق لمجال سيطرته. فهو الوحيد الذي يحق له حمل السلاح في جميع الأوقات، وهو الشرطي الوحيد، الكونستابل الوحيد؛ وهو القاضي الوحيد؛ وهو الوحيد الذي يحق له سك النقود؛ وهو الوزير الوحيد للمالية. فهو يمارس عبر أرجاء مقاطعته جميع الوظائف الكلاسيكية التي تمارسها الدولة على نحو ما نعرفها اليوم.

وفيما بعد، سيحدث تطور آخر. فطالما ظلت الضياعة صغيرة نسبياً وسكانها محدودين، وطالما ظلت وظائف "الدولة" التي يمارسها السيد ضئيلة ولم ينفع باللغة التعقيـد، وطالما كانت ممارسة هذه الوظائف لا تحتاج إلا إلى جانب قصير من وقت السيد، فإن بوسـعه معالجة الموقف وممارسة كل هذه الوظائف شخصياً.

إلا أنه عندما تسع المقاطعة ويترـايد السكان، فإن الوظائف التي يتحمل الإقطاعـي مسؤوليتها تتـزايد تعـقـيداً وتـقصـيلاً وإـرهـافـاً. ويـصـبحـ منـ المستـحـيلـ عـلـىـ رـجـلـ بـمـفـرـدـهـ مـمارـسـةـ كـلـ هـذـهـ الـوـظـائـفـ.

فـماـ الـذـيـ يـفـعـلـهـ السـيـدـ الإـقـطـاعـيـ عـنـدـنـ؟ـ

إنه، جـزـئـياـ، يـفـوضـ سـلـطـاتـهـ لـآخـرـينـ وـلـكـنـ لـيـسـ لـرـجـالـ أـحـرـارـ، لأنـ هـؤـلـاءـ يـنـتـمـونـ إـلـىـ طـبـقـةـ اـجـتمـاعـيـةـ مـعـارـضـةـ لـطـبـقـةـ السـادـةـ الإـقـطـاعـيـبـينـ.

إنـ السـيـدـ الإـقـطـاعـيـ يـفـوضـ جـانـبـاـ منـ سـلـطـتـهـ لـأـشـخـاصـ تـحـتـ سـيـطـرـتـهـ بـالـكـامـلـ الـأـقـنـانـ الـذـينـ يـشـكـلـونـ جـزـءـاـ منـ مـسـاعـيـهـ الـمـنـزـلـيـبـينـ. وـيـظـهـرـ أـصـلـهـمـ الـفـقـيـ فيـ كـثـيرـ مـنـ الـأـلـقـابـ الـحـالـيـةـ: "الـكـونـسـتـابـلـ" مشـتـقةـ مـنـ كـلـمـةـ كـومـيـسـ ستـابـوليـ، رـئـيسـ الـأـقـنـانـ الـعـامـلـيـنـ فـيـ الـأـسـطـبـلـاتـ وـ"الـمـنـسـتـرـ" (الـوـزـيرـ -ـ الـمـعـربـ) هوـ السـيـرـ منـسـتـرـابـلـ، أـىـ الـقـنـ الـمـكـافـلـ مـنـ السـيـدـ بـمـعـاـونـتـهـ عـلـىـ أـدـاءـ اـحـتـيـاجـاتـهـ الـعـلـمـ كـمـرـافـقـ لـهـ أـوـ خـادـمـ أـوـ مـسـاعـدـ أـوـ سـاعـ،ـ إـلـخـ؛ـ وـ"الـمـارـشـالـ" هوـ الـقـنـ الـذـيـ يـهـتـمـ بـحـالـةـ الـمـرـكـبـاتـ وـالـجـيـادـ،ـ إـلـخـ،ـ (ـمـنـ مـارـاـ سـكـالـكـ،ـ كـلـمـةـ أـلـمـانـيـةـ قـدـيمـةـ جـدـاـ تـشـيرـ إـلـىـ الـمـسـؤـولـ عـنـ العـنـاـيةـ بـالـجـيـادـ).

وكـلـمـاـ كـانـ هـؤـلـاءـ الـأـشـخـاصـ،ـ هـؤـلـاءـ الرـجـالـ مـنـ غـيرـ الـأـحـرـارـ،ـ هـؤـلـاءـ الـخـدـمـ،ـ تـحـتـ سـيـطـرـةـ الـكـامـلـةـ لـلـسـيـدـ الإـقـطـاعـيـ،ـ فـإـنـهـ يـفـوضـ سـلـطـاتـهـ جـزـئـياـ لـهـمـ.

ويـقـوـدـنـاـ هـذـاـ الـمـثـالـ إـلـىـ الـاسـتـنـتـاجـ التـالـيـ -ـ الـذـيـ هـوـ عـيـنـ أـسـاسـ النـظـرـيـةـ الـمـارـكـيـسـيـةـ فـيـ الـدـوـلـةـ:

الـدـوـلـةـ هـيـ جـهـازـ خـاصـ يـظـهـرـ فـيـ مـرـحـةـ مـعـيـنـةـ مـنـ تـطـورـ الـبـشـرـيـةـ التـارـيـخـيـ وـهـوـ جـهـازـ مـحـكـومـ عـلـيـهـ بـالـتـلـاشـيـ فـيـ مـجـرـىـ هـذـاـ التـطـورـ عـيـنـهـ.ـ إـنـهـ نـاـشـئـةـ عـنـ اـنـقـسـامـ الـمـجـتمـعـ إـلـىـ طـبـقـاتـ وـسـوـفـ تـتـلـاـشـيـ مـعـ تـلـاـشـيـ هـذـاـ الـانـقـسـامـ.ـ إـنـهـ تـتـشـأـ كـأـدـاـةـ فـيـ أـيـديـ الـطـبـقـةـ الـمـالـكـةـ لـأـجـلـ صـونـ سـيـطـرـةـ هـذـهـ الـطـبـقـةـ عـلـىـ الـمـجـتمـعـ وـسـوـفـ تـتـلـاـشـيـ مـعـ تـلـاـشـيـ هـذـهـ السـيـطـرـةـ الـطـبـقـيـةـ.

وـإـذـاـ عـدـنـاـ إـلـىـ الـحـدـيـثـ عـنـ الـمـجـتمـعـ الإـقـطـاعـيـ،ـ فـلـاـ بـدـ مـنـ الإـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ وـظـائـفـ الـدـوـلـةـ الـتـيـ تـمـارـسـهـاـ الـطـبـقـةـ الـحـاكـمـةـ لـاـ تـخـصـ فـقـطـ مـجـالـاتـ الـسـلـطـةـ الـأـكـثـرـ مـبـاـشـرـةـ كـالـجـيـشـ وـالـقـضـاءـ وـالـمـالـيـةـ.ـ فـالـإـيـديـوـلـوـجـيـةـ وـالـقـانـونـ وـالـفـلـسـفـةـ وـالـعـلـمـ وـالـفـنـ تـحـتـ هـيـمـنـةـ السـيـدـ الإـقـطـاعـيـ أـيـضـاـ.ـ وـالـذـينـ يـمـارـسـونـ هـذـهـ الـوـظـائـفـ أـنـاسـ فـقـراءـ يـتـعـيـنـ عـلـيـهـمـ،ـ كـيـ يـحـيـواـ،ـ بـيـعـ مـوـاهـبـهـمـ لـسـيـدـ إـقـطـاعـيـ بـوـسـعـهـ الـاـهـتـمـامـ بـتـبـلـيـةـ مـتـطـلـبـهـمـ.ـ يـتـعـيـنـ إـدـرـاجـ رـؤـسـاءـ الـكـنـائـسـ فـيـ طـبـقـةـ السـادـةـ الإـقـطـاعـيـبـينـ بـمـقـدـارـ ماـ أـنـ الـكـنـيـسـةـ كـانـتـ تـمـلـكـ ضـيـاءـاـ عـقـارـيـةـ وـاسـعـةـ).ـ وـفـيـ ظـلـ ظـرـوفـ كـهـذـهـ،ـ مـاـ دـامـتـ التـبـعـيـةـ كـامـلـةـ عـلـىـ الـأـقـلـ،ـ فـإـنـ تـطـورـ الإـيـديـوـلـوـجـيـةـ يـكـونـ تـحـتـ سـيـطـرـةـ الـطـبـقـةـ الـحـاكـمـةـ تـامـاـ.ـ فـهـيـ وـحدـهـاـ الـتـيـ تـطـلـبـ "الـإـنـتـاجـ الإـيـديـوـلـوـجـيـ؟ـ وـهـيـ وـحدـهـاـ الـقـادـرـةـ عـلـىـ تـقـدـيمـ الـعـونـ الـمـالـيـ إـلـىـ "الـإـيـديـوـلـوـجـيـبـينـ".ـ

تـلـكـ هـيـ الـعـلـاقـاتـ الـأـسـاسـيـةـ الـتـيـ يـتـعـيـنـ عـلـيـنـاـ مـرـاعـاتـهـاـ باـسـتـمرـارـ،ـ إـذـاـ لـمـ نـكـنـ نـوـدـ الـضـيـاعـ فـيـ شـبـكـةـ مـنـ التـعـقـيدـاتـ وـالـتـمـيـزـاتـ الـدـقـيقـةـ.ـ وـلـاـ حـاجـةـ إـلـىـ القـوـلـ إـنـ وـظـيـفـةـ الـدـوـلـةـ،ـ فـيـ سـيـاقـ تـطـورـ الـمـجـتمـعـ،ـ تـصـبـ أـكـثـرـ تـعـقـيدـاـ بـكـثـيرـ،ـ وـذـاتـ ظـلـالـ أـكـثـرـ بـكـثـيرـ مـاـ هـيـ عـلـيـهـ فـيـ نـظـامـ إـقـطـاعـيـ كـذـلـكـ الـذـيـ وـصـفـنـاهـ لـتـوـنـاـ بـشـكـلـ بـالـغـ الـعـوـمـيـةـ.

ومع ذلك، فلا بد لنا في البدء من هذا الموقف الواضح والجلي بشكل ساطع من أجل فهم منطق تطور هذا التقسيم الاجتماعي للعمل الحادث وأصله، والعملية التي تصبح عن طريقها هذه الوظائف المختلفة متزايدة الاستقلال النسبي باطراد وتبدا ظلالها في الظهور بمظهر الاستقلال المتزايد باطراد عن الطبقة الحاكمة.

بـ- الدولة البورجوازية الحديثة

الأصل البورجوازي للدولة الحديثة

الموقف هنا، أيندّاً، واضح تماماً. فالبرلمانية الحديثة تجد أصلها في صيحة القتال التي أطلقتها البورجوازية الإنجليزية في وجه الملك "لا ضرائب دون تمثيل!" وهذا يعني بعبارة واضحة: لـّ تحصل على سنت واحد مثّا ما دامت ليست لنا كلمة في كيفية إنفاقك له."

ويوسعنا أن نرى على الفور أن هذا ليس أكثر براعة من العلاقة الكائنة بين السيد الإقطاعي والقون المكلف برعاية الاسطبلات. وقد مات ملك من آل ستیوارت، هو شارل الأول، على المذبح لتجاهله لهذا المبدأ، الذي أصبح بمثابة القاعدة الذهبية التي كان يتبعها التقاديم بها من جانب جميع ممثلي جهاز الدولة، المباشرين وغير المباشرين، منذ ظهور المجتمع البورجوازي الحديث.

الدولة البورجوازية، دولة طبقية:

هذا المجتمع الجديد لا يعود يسيطر عليه سادة إقطاعيون، وإنما تسيطر عليه الرأسماليون الجدد. وكما نعرف، فإن المتطلبات النقدية للدولة الحديثة - السلطة المركزية الجديدة، الملكية المطلقة إلى هذا الحد أو ذاك - تصبح أعظم فأعظم، من القرن الخامس عشر إلى القرن السادس عشر وما بعد ذلك. ونقد الرأسماليين، نقود التاجر والمصرفيين التجار، هي التي تلعب الدور الرئيسي في ملء صناديق الدولة. ومنذ ذلك الحين، كلما دفع الرأسماليون من أجل الصرف على الدولة، فإنهم سوف يطالبون بأن تخضع الأخيرة تماماً لمتطلباتهم . وهم سوف يظهرون ذلك ويفكرون به بوضوح تام بحكم طبيعة القوانين نفسها التي يسنونها والمؤسسات التي يخلقونها.

إن العديد من المؤسسات التي تبدو الآن ديموقراطية من حيث طبيعتها، مثل ذلك المؤسسة البرلمانية، تكشف بوضوح عن الطبيعة الطبقية للدولة البورجوازية. وهذا، وفي أغلب البلدان التي تأسست فيها برلمانية لم يكن أحد يتمتع بحق التصويت سوى البورجوازية. وقد دام هذا الوضع في أغلب البلدان الغربية حتى أواخر القرن الماضي، بل وحتى أوائل القرن العشرين. فحق التصويت العام، كما يمكننا أن نرى، هو ابتكار حديث نسبياً في تاريخ الرأسمالية. فكيف نفسر ذلك؟ بسهولة كافية. في القرن السابع عشر، عندما أعلن الرأسماليون الإنجليز "لا ضرائب دون تمثيل".

وكان ما يقصدونه هو مجرد تمثيل البورجوازية، لأن فكرة إمكانية منح التصويت للأشخاص الذين لا يملكون شيئاً ولا يدفعون أي ضرائب، كانت تبدو بمثابة فكرة حمقاء ومثار سخرية بالنسبة لهم. ألا يتشكل البرلمان لمجرد مراقبة النفقات التي تعتمد على نقود دافعي الضرائب؟

وهذه الحجة، المشروعة تماماً من وجهة نظر البورجوازية، قد ثاقبتها بورجوازيتنا المذهبية^(٢) وتطورتها أثناء المطالبة بحق التصويت العام. فبالنسبة لهذه البورجوازية، كان دور البرلمان يتألف من مراقبة الميزانيات والنفقات. ومن يدفعون الضرائب هم وحدهم الذين يجوز لهم شرعاً ممارسة هذه الرقابة؛ لأن من لا يدفعون ضرائب سوف يميلون باستمرار إلى زيادة النفقات، ماداموا لا يدفعون فائزون بها.

فيما بعد، نظرت البورجوازية إلى هذه المشكلة نظرة مختلفة. فمع حق التصويت العام، ولدت الضرائب العامة التي تتيح بكلكلها بشكل متزايد باطراد على كاهل العمال. وبهذا الشكل استردت البورجوازية "عدالة" النظام الأصيلة.

فالمؤسسة البرلمانية هي المثال النموذجي للرابطة المباشرة جدًا والميكانيكية جدًا القائمة - حتى في الدولة البورجوازية - بين سيطرة الطبقة الحاكمة وممارسة سلطة الدولة.

وهناك أمثلة أخرى. لنظر إلى هيئة المحلفين في النظام القضائي. إن هيئة المحلفين تبدو كما لو كانت مؤسسة ديموقراطية في طابعها، خاصة بالمقارنة مع إدارة القضاء عن طريق قضاة لا يمكن عزلهم، وكلهم من أعضاء الطبقة الحاكمة التي لا يتمتع الشعب بأي رقابة عليها.

ولكن من بين أي فئة اجتماعية ^{عا}لى حد كبير جدًا اليوم ^ـختار أعضاء هيئة المحلفين؟ من بين صفوف البورجوازية. بل لقد كانت هناك شروط خاصة مماثلة لشروط التمتع بملكية بالنسبة لكسب حق التصويت، للتمكن من عضوية هيئة المحلفين - إذ كان لا بد للمحلف من أن يكون مالكاً وأن يدفع قدرًا معيناً من الضرائب، إلخ. ولتوسيع هذه الرابطة المباشرة جدًا بين جهاز الدولة والطبقة الحاكمة في العهد البورجوازي، يمكننا أيضًا الإشارة إلى قانون لوشايليه الشهير، الذي سن خلال الثورة الفرنسية، والذي يحظر كلاً من منظمات أرباب العمل ومنظمات العمال، بحجية المساواة بين جميع المواطنين. وهكذا، فيحجية حظر طوائف أرباب العمل - عندما تجاوز المجتمع الصناعي مرحلة الطوائف - تحظر النقابات. وبهذا الشكل يعجز العمال عن مواجهة أرباب العمل، ما دامت المنظمات العمالية هي وحدها التي يمكنها إلى حدٍ ما ^ـحدود جدًا للغاية) تشكيل قل مضاد لثروة أرباب العمل.

الفصل الثاني

الدولة البورجوازية: وجه الواقع اليومي

عبر النضال الذي خوضه الحركة العمالية، تصبح مؤسسات الدولة البورجوازية أكثر مرواغةً وأكثر تعقيداً في آنٍ واحد. فقد حل التصويت العام محل التصويت للملوك وحدهم؛ وأصبحت الخدمة العسكرية إجبارية، والجميع يدفعون ضرائب.Unde¹ يصبح الطابع الظبي للدولة أقل شفافية. إن طبيعة الدولة كأداة للسيطرة الظبية تصبح أقل وضوحاً مما خلا عهد البورجوازية الكلاسيكية عندما كانت العلاقات بين مختلف الجماعات الممارسة لوظائف الدولة واضحة كوضوحها في العهد الإقطاعي تمامًا. ولذا فلا بد لتحليل الدولة الحديثة أن يكون هو الآخر أكثر تعقيداً بعض الشيء.

أولاً، لنحدد ترتيباً هرمياً بين الوظائف المختلفة للدولة.

في هذا العهد والعصر، لا يعتقد أحد باستثناء أكثر الناس سذاجةً أن البرلمان هو الذي يحكم فعلاً، وأن البرلمان سيد الدولة القائمة على التصويت العاين² أن هذا الوهم أكثر انتشاراً في البلدان التي بعد البرلمان فيها مؤسسة جديدة نسبياً.

إن سلطة الدولة سلطة دائمة. وهذه السلطة بمارسها عدد معين من المؤسسات المنفصلة المستقلة عن مؤثر، على هذه الدرجة من التغير وعدم الاستقرار، كالتصويت العام. وهذه المؤسسات هي المؤسسات التي يجب تحليلها إذا كانا نريد معرفة أين تكمن السلطة الفعلية: إن "الحكومات تأتي وتذهب، أما البوليس والمديرون فيبقون".

الدولة، قبل كل شيء، هي هذه المؤسسات الدائمة: الجيش (الجزء الدائم من الجيش - الأركان العامة، القوات الخاصة)، البوليس، البوليس الخاص، البوليس السري، كبار مديري الإدارات الحكومية (الموظفون المدنيون"الرئيسيون")، أجهزة الأمن القومي، القضاة إلخ - كل ما هو حرّ³ من تأثير التصويت العام.

ويجري تعزيز السلطة التنفيذية باستمرار وبمقدار ظهور التصويت العام ، وتطور دمقرطة معينة لبعض المؤسسات التمثيلية، وإن كانت دمقرطة صورية تمام فإنه يمكن إظهار أن السلطة الفعلية تتسلق من تلك المؤسسات إلى المؤسسات الأكثر ابتعاداً بشكل متزايد باطراد عن تأثير البرلمان.

إذا كان الملك وموظفو يفقدون سلسلة من الحقوق لحساب البرلمان خلال مرحلة صعود البرلمانية، فعلى العكس من ذلك، مع أول البرلمانية (الذي يبدأ مع كسب حق التصويت العام)، يفقد البرلمان سلسلة متصلة من الحقوق وتعود هذه الحقوق إلى إدارات الدولة الدائمة والثابتة. وهذه الظاهرة ظاهرة عامة في جميع أرجاء أوروبا الغربية. والجمهورية الخامسة الحالية في فرنسا هي الآن أبرز وأتم مثال لهذه الظاهرة.

فهل ينبغي النظر إلى هذا التحول، هذا الانقلاب، بوصفه مؤامرة شيطانية ضد حق التصويت العام من جانب الرأسماليين الأشرار؟ إن وقعَ موضوعياً أعمق بكثير يمكن في الأمر: فالسلطات الفعلية تتنقل من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، وسلطة الجهاز التنفيذي تتعزز بشكلٍ وامتنان كنتيجة لتغيراتٍ تحدث أيضًا ضمن الطبقة الرأسمالية نفسها.

وقد بدأت هذه العملية خلال الحرب العالمية الأولى في أغلب البلدان المتحاربة ثم استمرت منذ ذلك الحين بلا توقف. بيد أن الظاهرة كانت موجودة في أغلب الأحيان قبل ذلك بكثير جدًا. وهكذا، ففي الإمبراطورية الألمانية، ظهرت هذه الأولوية للجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي جنبًا إلى جنب ظهور التصويت العام. فقد سلم بسمارك واليونكر بحق التصويت العام من أجل استخدام الطبقة العاملة إلى حد معين كرافعة ضد البورجوازية الليبرالية، ضامنين بذلك (في ذلك المجتمع الرأسمالي من حيث الجوهر) الاستقلال النسبي للسلطة التنفيذية التي يمارسها النبلاء البروسيون.

وتبيّن هذه العطية بشكل تام جدًا أن المساواة السياسية هي مساواة مظهرية أكثر من كونها مساواة واقعية، وأن حق المواطن - صاحب حق التصويت ليس أكثر من حق وضع قطعة صغيرة من الورق في صندوق اقتراع كل أربعة أعوام. والحق لا يتتجاوز ذلك، كما أنه، قبل كل شيء، لا يصل إلى مراكز اتخاذ القرار والسلطة الفعلية.

الاحتيارات تحلف البرلمان:

كان عصر البرلمانية الكلاسيكية هو عصر المنافسة الحرة. وفي ذلك الوقت، كان البورجوازي الفرد، الصناعي، المصرفي، قويًا جدًا كفرد. كان قليلًا جدًا، حرًا جدًا ضمن حدود الحرية البورجوازية، وكان بوسعيه المغامرة برأسماله في السوق بأي شكل يحلو له. وفي ذلك المجلبوجوازي المشزم، لعب البرلمان دورًا موضوعيًّا مفيدًا جدًا، بل ولا غنى عنه، في تصريف الشؤون اليومية السهل.

والواقع أنه لم يكن بالإمكان تحديد القاسم المشترك لمصالح البورجوازية إلا في البرلمان، ويمكن تحديد عشرات الجماعات الرأسمالية المنفصلة، وهي جماعات تتعارض فيما بينها بسبب عدد من المصالح القطاعية والإقليمية والطائفية. ولا يمكن لهذه الجماعات أن تلتقي بشكل منظم إلا في البرلمان طبعًا لأنها كانت تلتقي في السوق أيضًا، بيد أنها كانت تلتقي هناك بالسكاكين لا بالكلمات!). ففي البرلمان وحده كان يمكن التوصل إلى خط وسط ، خط يمكنه التعبير عن مصالح الطبقة الرأسمالية ككل.

فتلك كانت وظيفة البرلمان آنذاك: أن يكون ملتقى مشتركًا يمكن فيه صوغ المصالح الجماعية للبورجوازية. ولنذكر بأنه، في عصر البرلمانية البطولي، لم يكن التوصل إلى تحديد هذه المصلحة الجماعية يتم عن طريق الكلمات والأصوات فقط؛ فقد كانت قبضات الأيدي والمسدسات تستخدم أيضًا. ألم يكن المؤتمر، ذلك البرلمان البورجوازي الكلاسيكي خلال الثورة الفرنسية، يرسل الناس إلى المقلصة بقرار من أنه أغلبية؟

بيد أن المجتمع الرأسمالي لم يكن ليظل مشرذمًا فشيلًا، كان بالإمكان رؤيته وهو ينظم نفسه ويحدد هياكله بشكل يتزايد تركيزًا ويتزايد مركزية. فالمنافسة الحرة تتضمن تحالفها الاحتيارات والتروستانات والتجمعات الرأسمالية الأخرى.

السلطة الرأسمالية مركزة خارج البرلمان:

الآن تحدث مركزة فعلية لرأس المال المالي والبنوك الكبيرة والجماعات المالية. فإذا كان أناليتيك⁽³⁾ البرلمان قد عبر عن إرادة البورجوازية البلجيكية منذ قرن مضى، فإنه الآن، قبل كل شيء، تقرير سنوي للسوسيتيه جنال⁽⁴⁾ أو للبروفينا⁽⁵⁾ عَدُ لاجتماعات المساهمين، تتوجّب دراسته لمعرفة آراء الرأسماليين الحقيقة. إن هذه التقارير تتضمن آراء الرأسماليين الذين يحسب لهم حسابهم فعلاً، الجماعات المالية الكبيرة المهيمنة على حياة البلد.

وهكذا، فالسلطة الرأسمالية مركزة خارج البرلمان وخارج المؤسسات الناشئة عن التصويت العام. وفي مواجهة تركز شديد القوة لهذا لا يحتاج إلا إلى تذكر أنه في بلجيكا تسيطر عشر جماعات مالية على الحياة الاقتصادية للأمة)، فإن العلاقات بين البرلمان

ومسؤولي الحكومة ومفوضي البوليس وأولئك الذين يحوزون على ملايين متعددة، هي علاقة لا تنتهي النظرية إلا قليلاً جدًا. إنها علاقة مباشرة وعملية جدًا: إن صلة الوصل هي الدفع.

سلسل البورجوازية الذهبية المرئية الدين القومي البرلمان، وبدرجة أكبر، حكومة دولة رأسمالية، مهما كان مظهرها الديموقراطي، مرتبطة بالبورجوازية سلسل ذهبية. وهذه السلسل الذهبية لها اسم - الدين العام.

فأي حكومة لا يمكنها أن تدوم أكثر من شهر من غير الاضطرار إلى طرق أبواب المصارف من أجل تلبية نفقاتها الجارية فإذا رفضت البنوك، فستقلس الحكومة. وأصول هذه الظاهرة مزدوجة.

فالضرائب لا تُردد إلى الصناديق كل يوم؛ والإيرادات تتركز في فترة واحدة من العام بينما النفقات متصلة. وهذا هو السبب في ظهور الدين العام قصير الأجل. وبالإمكان حل هذه المشكلة بحيلة تقنية أو أخرى. إلا أن هناك مشكلة أخرى - مشكلة أهم بكثير. فجميع الدول الرأسمالية الحديثة تتفق أكثر مما تحصل عليه من إيرادات. وذلك هو الدين العام طويل الأجل الذي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمنتهى اليسر تمويله بنسب فائدة باهظة. وهنا تكمن رابطة مباشرة وفورية، رابطة يومية، بين الدولة ورأس المال الكبير.

الهرمية في جهاز الدولة

أما السلسل الذهبية الأخرى، السلسل غير المرئية، فهي تجعل جهاز الدولة أداة بيد البورجوازية.

لو درسنا، مثلاً، اختيار الموظفين المدنيين، لرأينا أنه لابد للمرء من اجتياز امتحان لكي يصبح كاتبًا صغيرًا في وزارة. وهذه القاعدة تبدو ديموقراطية جدًا بالفعل ومن ناحية أخرى، فليس بوسع أي شخص أياً كان شأنه أن يدخل امتحانًا بالمرة لأي مستوى أياً كان. فالامتحان لمنصب سكرتير عام بوزارة أو لمنصب رئيس الأركان العامة للجيش ليس كالامتحان لمنصب كاتب صغير في مكتب حكومي صغير. وللوجهة الأولى يبدو ذلك طبيعياً هو ظهيرًا.

ولكن - لكن بالضبط الكبير هناك تسلسلاً في هذه الامتحانات يضفي عليها طابعًا انتقائياً. فلا بد لك من الحصول على شهادات معينة، ولابد من تلقي دراسات معينة، حتى تقدم لمناصب معينة، خاصة المناصب المهمة ومثل هذا النظام يستبعد عددًا هائلًا من الناس، الذين لم يتمكنوا من الحصول على تعليم جامعي أو معادل له، لأن التكافؤ في الفرص التعليمية غير موجود فعلاً. وحتى لو كان نظام امتحانات المتقدمين للخدمة المدنية ديموقراطياً على السطح فإنه هو الآخر أداة انتقائية.

مرآة الهرمية في المجتمع الرأسمالي

هذه السلسل الذهبية غير المرئية توجد أيضًا في المقابل الذي يحصل عليه أعضاء جهاز الدولة.

إن جميع الأجهزة الحكومية، بما فيها الجيش، تُطَوّرُ هذا الجانب الهرمي، هذا الهيكل الهرمي الذي يميز المجتمع البورجوازي. ونحن على درجة عالية من التأثر والتشبع بـ^{إيديولوجية} الطبقة الحاكمة إلى درجة أننا نميل إلى عدم الإحساس بوجود شيء غير طبيعي في حصول سكرتير عام في وزارة من الوزارات على راتب يزيد عشرة أضعاف عن راتب موظف صغير في الوزارة نفسها أو امرأة تتصرف مكاتبها. من المؤكد أن الجهد الجسماني الذي تبذله هذه الخادمة النهارية عظيم. أما السكرتير العام للوزارة، فإنه يفكر! وهو شيء، كما يعرف الجميع، أكثر إرهاقاً بكثير. وبالطريقة نفسها، فإن راتب رئيس الأركان العامة (وهو الآخر شخص يفكر!) أعظم بكثير جدًا من الراتب الذي يحصل عليه نفر من الدرجة الثانية.

هذا الهيكل الهرمي لجهاز الدولة يقودنا إلى التأكيد على ما يلى: في هذا الجهاز سكريترو عموم وجنرالات جيش وأساقفة، إلخٌ ينتمون بمستوى الدخل نفسه ومن ثم ينتمون بالمستوى المعيشي نفسه الذي تتمتع به البرجوازية الكبيرة، بحيث إنهم يشكلون جزءً من المناخ الاجتماعي والإيديولوجي نفسه. ثم يأتي الموظفون المتوسطون، المسؤولون المتوسطون، الذين هم على الصعيد الاجتماعي نفسه وينتسبون بالدخل نفسه الذي تتمتع به البرجوازية الصغيرة والمتوسطة.

وأخيرًا يأتي جمهور الموظفين الذين لا ألقاب لهم، الخادمات النهاريات وعمال البلدية، الذين يحصلون في أغلب الأحيان على دخول أقل من دخول العمال الصناعيين. ومن الواضح أن مستوى معيشتهم ينسجم مع مستوى معيشة البروليتاريا.

إن جهاز الدولة ليس أداة متجانسة ينطوي على هيكل المجتمع البرجوازي، بهرمية طبقاته والفارق المطابقة الكائنة بينها.

وهذا الهيكل الهرمي ينسجم مع حاجة فعلية لدى البرجوازية. إنها تود التمتع بأداة يمكنها استخدامها كما تريده من الواضح تمامًا لماذا تحاول البرجوازية منذ زمن طويل، وتحاول بإصرار شديد جدًا، حرمان عمال الخدمة العامة من حق الإضراب. هل الدولة مجرد حكم؟

هذه النقطة مهمة. ففي مفهوم الدولة البرجوازية نفسه - بصرف النظر عما إذا كانت "ديموقراطية" إلى هذا الحد أو ذلك من حيث مظهرها - هناك مقدمة أساسية، مرتبطة، علاوة على ذلك، بأصل الدولة نفسه: إن الدولة بطبيعتها تتطلب متناحرة، أو بالأحرى غير منتماشية، مع متطلبات المجتمع. فالدولة، بحكم تعريفها نفسه، عبارة عن جماعة من الأشخاص الذين يمارسون الوظائف التي كان يمارسها في البداية كل أعضاء المجتمع وهو لاء الأشخاص لا يقدمون عملاً منتجًا وإنما يعيشون على حساب أفراد المجتمع الآخرين.

في الأوقات الطبيعية، ليست هناك حاجة كبيرة إلى كلاب الحراسة. حتى في موسكو، على سبيل المثال، ليس ثمة من يتولى تحصيل أجرة ركوب الباصات: فالركاب يضعون كوبيكاتهم في صناديق داخل الباصات، سواء كان هناك أو لم يكن هناك من يراقبهم وللمجتمعات التي يكون مستوى نمو القوى المنتجة فيها منخفضًا، حيث كل إنسان يخوض صراعًا متصلًا مع إنسان آخر حتى يحصل لنفسه على ما يكفيه من الدخل القومي الصغير جدًا على الجميع، يصبح وجود جهاز رقابي ضخم ضروريًا.

وهكذا، في خال الاحتلال الألماني [البلجيكي]، تكاثر عدد من الأجهزة الرقابية المتخصصة (البوليس الخاص في محطات السكك الحديدية، مراقبة المطابع، مراقبة توزيع المواد التموينية، إلخ). وفي فترات كتلك، يكون مجال النزاع من الاتساع بحيث يظهر أنه يستحيل الاستغناء عن وجود جهاز رقابي رهيب.

ولو فكرنا في المشكلة قليلاً، لتبيّن لنا أن كل الذين يمارسون وظائف الدولة، الذين يشكلون جزءً من جهاز الدولة، هم - بشكل أو بآخر - كلاب حراسة والبوليس الخاص والعادي كلاب حراسة، ولكن ذلك هو أيضًا شأن جامعي الضرائب والقضاء وجامعي الوثائق في المكاتب الحكومية ومحضلي أجرة ركوب الباصات، إلخ. وباختصار، فإن جميع وظائف جهاز الدولة تتحصّر في ما يلي: مراقبة حياة المجتمع والسيطرة عليها لمصلحة الطبقة الحاكمة.

كثيرًا ما يقال إن الدولة المعاصرة تلعب دور الحكم وهذا القول يقترب تمامًا مما قلناه لتونا: "رقابة" و"تحكيم". أليس الشيء نفسه من حيث الأساس؟

المسألة تستحق تعليقين أولاً، الحكم ليس محايده^١. فكما ذكرنا سلفاً يشكل الرؤساء في جهاز الدولة جزءاً لا يتجزأ من البرجوازية الكبيرة. ولهذا فالتحكيم لا يتم في فراغ؛ إنه يتم في إطار صون المجتمع الطبقي القائم. وطبعاً أن بالإمكان تقديم تنازلات من جانب المُحْكَمِين؛ وهذا يعتمد أساساً على علاقة القوى. لكن الهدف الرئيسي للتحكيم هو صون الاستغلال الرأسمالي بوصفه اسقلاً رأسمالياً، حتى لو استدعي ذلك المسماة قليلاً حول المسائل الثانوية.

الدولة - كلب الحراسة، شهادة على فقر المجتمع

ثانياً، الدولة كيان يخلق المجتمع من أجل مراقبة المسار اليومي للحياة الاجتماعية؛ وهي تخدم الطبقة الحاكمة في صون هيمنة هذه الطبقة. وهنالك ضرورة موضوعية لهذا التنظيم، كلب الحراسة، ضرورة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدرجة الفقر، بمقدار النزاع الاجتماعي الموجود في المجتمع.

وبشكل تاريخي، أكثر عمومية، فإن ممارسة وظائف الدولة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوجود النزاعات الاجتماعية. وهذه النزاعات الاجتماعية، بدورها، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوجود ندرة معينة في الخيرات المادية والثروات والموارد والإمكانات الضرورية لتنمية المتطلبات الإنسانية. ويجب تأكيد الحقيقة التالية: مادامت الدولة قائمة، فستكون دليلاً على أن النزاعات الاجتماعية (ومن ثم الندرة النسبية للخيرات والخدمات أيضاً) تظل موجودة. ومع اختفاء النزاعات الاجتماعية، فإن كلاب الحراسة، بانعدام فائدتهم وبطريقتهم، سوف يختفون - ولكن ليس قبل ذلك! - فالمجتمع، في الحقيقة، يدفع لهؤلاء الأشخاص كي يمارسوا وظائف الرقابة، مادام ذلك في مصلحة جزء من المجتمع. غير أنه من الواضح جلّه أنه عندما لا تعود لأي جماعة في المجتمع مصلحة في ممارسة وظيفة كلب الحراسة، فإن الوظيفة سوف تخفي مع اختفاء فائدتها. وفي الوقت نفسه، ستتلاشى الدولة.

وحقيقة أن الدولة لا تزال موجودة إنما تثبت هي نفسها أن النزاعات الاجتماعية لا تزال موجودة، وأن حالة الندرة النسبية للخيرات تظل العلامة المميزة لتلك الفترة الواسعة في التاريخ الإنساني بين العوز المطلق (وهي الحالة التي كانت موجودة خلال فترة المشاعية البدائية) والوفرة (حالة المجتمع الاشتراكي الم قبل). وما دمنا في هذه الفترة الانتقالية التي تغطي عشرة آلاف سنة من التاريخ الإنساني وهي فترة تشمل أيضاً الانقلاب من الرأسمالية إلى الاشتراكية، فإن الدولة سوف تستمر، وسوف تظل النزاعات الاجتماعية مستمرة، وسوف تكون هناك حاجة لأشخاص يفصلون في هذه النزاعات لمصلحة الطبقة الحاكمة.

إذا كانت الدولة البرجوازية تظل من حيث الأساس أداة في خدمة الطبقات الحاكمة، فهل يعني ذلك أن العمل ينبغي ألا يبالوا بالشكل الخاص الذي تتخذه هذه الدولة، ديمقراطية برلمانية، ديكاتورية عسكرية، ديكاتورية فاشية؟ كلا على الإطلاق! فكلما تزايدت حرية العمال في تنظيم أنفسهم والدفاع عن أفكارهم، تَسَاءَلَ نمو بذور الديمقراطية الاشتراكية المقبلة داخل المجتمع الرأسمالي، وأزدادت سهولة مجيء الاشتراكية من الناحية التاريخية. وهذا هو السبب في أن العمال يجب أن يدافعوا عن حقوقهم الديمقراطية ضد أي محاولة ضد كل المحاولات التي تستهدف تقييدها (قوانين حظر الإضرابات، تدشين "دولة قوية") أو القضاء عليها (الفاشية).

الفصل الثالث

البروليتاريا في السلطة

يساعد ما سلف على الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالدولة وبالاشتراكية.

هل تحتاج الطبقة العاملة إلى دولة؟

عندما نقول إن الدولة تستمر حتى بداية وخلال المجتمع الانتقالي بين الرأسمالية والاشتراكية، تظهر مسألة ما إذا كانت الطبقة العاملة تظل بحاجة إلى دولة عندما تستولي على السلطة.

ألا يمكن للطبقة العاملة، بمجرد استيلانها على السلطة، أن تلغى الدولة بين عشية وضحاها؟ لقد أجاب التاريخ بالفعل على هذا السؤال. من المؤكد أن الطبقة العاملة تستطيع، على الورق، التخلص من الدولة. غير أن هذا لن يكون غير إجراء صوري، حقوقي، بمقدار ما أن العمال لم يستولوا على السلطة في مجتمع يكون بالفعل على درجة من الثراء والتمنّع بدرجة من الوفرة في الخيرات المادية والخدمات التي تتيح احتفاظ النزاعات الاجتماعية، بوصفها نزاعات اجتماعية، أي بوصفها متournéeة على توزيع هذه المنتجات داوماً بمقتضى ضرورة وجود المُحْكَمَين وكلا布 الحراسة والبوليسي من أجل السيطرة على كل هذه الفوضى، جنباً إلى جنب احتفاظ الندرة النسبية للخيرات. وهذا الشيء لم يحدث قط في الماضي ومن الصعب رجحان حدوثه.

ويمكن أن الطبقة العاملة تستولي على السلطة في بلد لا تزال فيه ندرة جزئية للخيرات أو يوجد فيه قدر معين من الفقر ، فهي تستولي على السلطة في وقت لا يمكن للمجتمع فيه بعد أن يعمل دون دولة. وتظل ثمة كثرة من النزاعات الاجتماعية.

ويمكن للمرء دائمًا أن يلجأ إلى موقف منافق، مثلاً يفعل بعض الفوضويين لأنفسهم الدولة وذُرسَمَ الأشخاص الذين يمارسون وظائف الدولة باسم آخر. ولكن هذه العملية عملية لفظية خالصة، فهي "إزالة" ورقية للدولة. ومادامت هناك نزاعات اجتماعية، فإن هناك حاجة فعلية لأشخاص ينظمون هذه النزاعات. والحال أن الأشخاص الذين ينظمون النزاعات هم الذين يقصد بهم الدولة. ومن المستحيل على البشرية ، جماعيًّا ، تنظيم النزاعات في ظرف يتميز بالتفاوت الفعلي وبالعجز الفعلي عن تلبية متطلبات الجميع.

المساواة في الفقر

ثمة اعتراض يمكن طرحه ضد ما نقول، ولو أنه اعتراض فارغ إلى حدٍ ما، ولم يعد يردد سوى القليل من الناس. يمكن تخيل مجتمع يرتبط فيه إلغاء الدولة بخفض المتطلبات الإنسانية؛ وفي مجتمع كهذا يمكن إقامة المساواة التامة، التي لا يمكن أن تكون، بداهة، غير مساواة في الفقر.

وهكذا فإذا استولت الطبقة العاملة على السلطة غداً في بلجيكا، فإن الجميع سيجدون خبزهم وزبدهم، بل وما هو أكثر من ذلك بقليل.

غير أنه من المستحيل تجاهل المتطلبات الإنسانية التي خلفها تطور القوى المنتجة تجاهلاً مصطنعاً - فهي احتياجات ظهرت كنتيجة لبلوغ المجتمع درجة معينة من التطور. وعندما يكون إنتاج سلسلة بأكملها من الخيرات والخدمات غير كافٍ لتناسبية

متطلبات الجميع، فإن حظر هذه الخيرات والخدمات سوف يكون عقيمًا في جميع الأحوال. فمثل هذا الحظر لن يكون من شأنه غير خلق ظروف مؤانة لسوقٍ سوداء وللإنتاج غير المشروع لهذه الخيرات.

وهكذا، فإن كل شِيَع الشيوعية التي حاولت، خلال العطصور الوسطى والأزمنة الحديثة، تنظيم مجتمع شيوعي كامل فورًا، يرتكز على المساواة التامة بين أفراده، قد حظرت إنتاج السلع الكمالية، وأسباب الراحة العادلة – بما في ذلك الطباعة! وقد فشلت كل هذه التجارب لأن الطبيعة الإنسانية لا تسمح بكتاب بعض المتطلبات كـ“مصنفًا”， عندما يحس بها إنسان. والحال أن سافونارولا(٦)، وهو يدعو إلى التوبة والتشفف، كان يندد بالترف ويطلب بحرق كل اللوحات التصويرية؛ غير أنه لم يكن بوسعه أن يمنع هذا الفاسد أو ذاك من عشاق الجمال من مزاولة الرسم سرًا.

فمشكلة توزيع مثل هذه المنتجات “غير المشروعة”， التي ستتصبح في ذلك الحين أشد بكثير من ذي قبل، سوف تظهر مع ذلك من جديد بصورة حتمية.

مراهنة البروليتاريا

ثمة اعتبار آخر، ولو أنه أقل أهمية، ينبغي إضافته إلى ما قلناه في بداية هذا الفصل.

عندما تصعد البروليتاريا إلى السلطة، فإنها تفعل ذلك في ظروف خاصة جدًا، تختلف عن الاستيلاء على السلطة من جانب أي طبقة اجتماعية سابقة أخرى. ففي مجرى التاريخ، عندما كانت كل الطبقات الاجتماعية الأخرى تستولي على السلطة، كانت تتمتع قبل أن تفعل ذلك فعلًا بالسلطة الفعلية في المجتمع – الاقتصادية والثقافية والأدبية – وليس هناك مثل واحد، قبل مثال البروليتاريا، على صعود طبقة اجتماعية إلى السلطة في وقت لا تزال فيه مضطهدة من الناحية الاقتصادية والثقافية والأدبية. وبعبارة أخرى، فإن تلليليام بأن يوسع البروليتاريا الاستيلاء على السلطة هو مراهنة تقريرًا، لأن هذه البروليتاريا، كطبقة اجتماعية في النظام الرأسمالي، هي، جماعيًا، مسحوقه، ولا تجد سبيلاً إلى تطوير إمكانياتها الخلاقة تطويرًا كاملاً. فنحن لا يمكننا أن نطور كلية ملكاتنا الثقافية والأدبية ونحن نعمل ثمانين أو تسع أو عشر ساعات يوميًا في ورشة أو مصنع أو مكتب. وهذا هو ما لا يزال عليه الوضع البروليتاري اليوم.

والنتيجة أن سلطة الطبقة العاملة، عندما تصعد إلى السلطة، هي سلطة معرضة للسقوط إلى حد بعيد. فهي مجالات عديدة، ينبغي الدفاع عن سلطة الطبقة العاملة ضد أقلية سوف تواصل، طوال فترة انتقالية بأكمالها، التمتع بمزايا هائلة في المجال الثقافي وفي ممتلكاتها المادية – على الأقل في نصيبها من السلع الاستهلاكية – بالمقارنة مع الطبقة العاملة.

إن الثورة الاشتراكية العادلة تصادر ممتلكات البورجوازيين الكبار لوسائل الإنتاج؛ غير أنها لا تجرد الملك البورجوازيين من ثرواتهم المتراكمة أو شهاداتهم. وهي بالأحرى لا يمكنها مصادرة عقولهم ومعارفهم: فخلال كامل الفترة السابقة على استيلاء الطبقة العاملة على السلطة، كانت البورجوازية هي المتمتعة باحتكار حصريًّا تقريرًا في مضمون التعليم.

وهكذا، في مجتمع تتمتع فيه البروليتاريا بالسلطة لتوها (السلطة السياسية، سلطة الناس المسلمين)، فإن روافع عديدة للسلطة الفعلية تكون وتظل في أيدي البورجوازية – ويعتبر أدق، في أيدي جزء من البورجوازية، يمكن تسميته بالإنتلجنسيَا أو البورجوازية المتقنة والتكنولوجية.

السلطة العمالية والتقانيون البورجوازيون

لقد واجه لينين بعض التجارب المرة في هذا الصدد. والواقع، أنه يمكن إثبات أنه أياً كانت كيفية النظرة التي ينظر بها المرء إلى المشكلة، وأيًّا كانت القوى والمراسيم والمؤسسات المشتركة، فإنه إذا كانت هناك حاجة للأستانة وكبار الموظفين والمهندسين والتقانيين المدربين تدريباً راقياً على كل مستويات الجهاز الاجتماعي، فإن من الصعب جداً وضع بروليتاريين في هذه المناصب فوراً - بل وحتى بعد خمس أو ست سنوات من الاستيلاء على السلطة.

وخلال السنوات الأولى للسلطة السوفيتية، قال لينين، المسلح بصيغة صحيحة نظرياً، وإن كانت ناقصة بدرجة طفيفة: إن التقانيين يعملون الآن لحساب البروجوازية، وقد أسيط عليهم لحساب البروليتاريا؛ ومقابل ذلك سيحصلون على رواتبهم، فإذا لزم الأمر، فسوف يرغمون على العمل.

والشيء المهم هو إخضاعهم لرقابة العمال. إلا أنه بعد سنوات قليلة من ذلك، قبل وفاته بقليل، تساءل لينين، وهو يستخلص نتيجة هذه التجربة: من يراقب من؟ هل يراقب الشيوعيون الخبراء، أم أن العكس هو ما يحدث؟

وعندما نشتراك بهذه الللة يوماً بعد يوم وبشكل ملموس في البلدان المختلفة، عندما نعرف ما الذي تعنيه عملياً في بلد كالجزائر، يتضح لنا تماماً أن هذه المشكلة مشكلة يسهل حلها على الورق بقليل من الصيغة السحرية، غير أن الأمر يختلف تماماً عندما يتعين حل المشكلة في بلد فعلي، في حياة فعلية. فهي في بلد كالجزائر، مثلاً، تعني الرقابة الكاملة؛ فامتياز التعليم الجامعي (وأي نوع من التعليم) لا تتحوز عليه غير أقلية تافهة من المجتمع، في حين أن الجمهور الواسع من الشعب، الذي ناضل ببطولة من أجل الاستقلال، يجد فحسب عندما يصل الأمر إلى ممارسة السلطة، مواجهاً بأفقهاره إلى المعارف، المعارف التي يتعين عليه الآن فقط الشروع في اكتسابها وهو يجد نفسه، إلى أن يحقق ذلك، مضطراً إلى أن يسلم الفلة المتعلمة كل السلطة التي ناضل من أجلها بهذه الدرجة من البطولة وفاز بها.

والتجربة الأكثر بطولة في هذا المجال، التجربة الأكثر جذرية والأكثر ثورية في كامل التاريخ الإنساني، هي التجربة التي بدأت بها الثورة الكوبية. فالثورة الكوبية التي استخلصت الدروس من كل تجارب الماضي المتعددة، قد بدأت بحل هذه المشكلة على نطاق واسع وفي أقصر وقت بتتنفيذ حملة تعليمية استثنائية من أجل تحويل عشرات الآلاف من العمال وال فلاحين الأميين إلى عديد من المدرسين والأستانة وطلاب الجامعات - وفي أقصر وقت. وفي نهاية خمس أو ست سنوات من العمل، تحققت نتائج باهرة.

ومع ذلك، فإن ملهفلحداً أو مهندساً زراعياً واحداً في مقاطعة تضم عشرة آلاف من العمال، يمكنه في الممارسة العملية أن يصبح، على الرغم من الروح الثورية الرائعة التي يتحلى بها الشعب الكوبي، سيد المقاطعة، إذا كان يتمتع باحتكار للمعارف التقانية الحيوية بالنسبة لمقاطعة. وهنا، مرة أخرى، يتمثل الحل الزائف في الرجوع إلى مستوى من البساطة لا تعود فيه حاجة إلى التقانيين.

وهذه يوتوبيا رجعية.

الدولة، حارسة السلطة العمالية

كل هذه المصاعب تشير إلى ضرورة ممارسة البروليتاريا، الطبقة الحاكمة الجديدة، لسلطة الدولة ضد كل الذين قد يسلبون السلطة منها، سواء شيئاً فشيئاً أم مرة واحدة. فالبروليتاريا لابد لها من ممارسة سلطة الدولة في هذا المجتمع الجديد والانتقالي الذي تملك فيه السلطة السياسية والرفاع الأساسية للسلطة الاقتصادية، والذي تكبحها فيه مع ذلك مجموعة بأكملها من مظاهر الضعف

والأعداء الجدد. هذا هو الواقع الذي يحتم على الطبقة العاملة الاحتفاظ بدولة بعد استيلانها على السلطة والذي يجعل من المستحيل إزالة الدولة بين عشية وضحاها. غير أن هذه الدولة العمالية يجب أن تكون من نوع خاص جداً.

طبيعة الدولة البروليتارية وخصائصها

الطبقة العاملة، بحكم وضعها الخاص في المجتمع (الذي وصفناه لتونا)، ملزمة بالاحتفاظ بدولة.

غير أنه للاحتفاظ بسلطة هذه الدولة، لابد لهذه الدولة من أن تكون مختلفة جذرياً عن الدولة التي حفظت في السابق سلطة البورجوازية أو سلطة الطبقة الإقطاعية أو سلطة ملوك العبيد. فالدولة البروليتارية هي، في آن واحد وفي وقت واحد، دولة ولا دولة. إنها تصبح أقل فأقل من دولة. فهي دولة تبدأ في التلاشي بمجرد ميلادها، كما قال ماركس ولينين عن حق. فماركس، وهو يطور نظرية الدولة البروليتارية، نظرية ديكاتورية البروليتاريا كما سماها، الدولة التي تتلاشى، قد أعطاها خصائص عديدة، وجدت أمثلة لها في كومونة باريس عام ١٨٧١. وهناك ثلات خصائص جوهرية:

(١) غياب الفصل المميز بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ثمة حاجة لأجهزة تنس القوانين وتتنفيذها في الوقت نفسه. باختصار، من الضوري العودة إلى الدولة للتي لدت من المشاعية البدائية للعشيرة والقبيلة، والتي يمكن أيضاً مقابلتها في الجمعية الشعبية الأثنينية القديمة.

هذا له أهميته. إنه أفضل سبيل إلى الحد، بأكثر درجة ممكنة، من نطاق الهوة القائمة بين السلطة الفعلية، أي بين السلطة المترکزة ترکزاً متزايداً في أيدي الأجهزة الدائمة، والسلطة التي تتزايد صوريّة والتي تتمتع بها الجمعيات التداوilyة. وهذه الهوة خاصية من خصائص البرلمانية البورجوازية. ولا يكفي الاستعاضة عن جمعية تداولية بجمعية أخرى، إذا كان أي شيء لا يصيّبه تغيير جوهري من حيث وجود هذه الهوة. فالجمعيات التداولية يجب أن تتمتع بسلطة تنفيذية فعلية.

(٢) همّش الوظائف العمومية عن طريق الانتخاب أساساً. لا يجب للانتخاب أن يقتصر على انتخاب أعضاء الجمعيات التداولية. فالقضاء كهار الموظفين وضباط المليشيا ومفتشو التعليم ومديرو الأشغال العامة يجب أن يكونوا منتخبين هم أيضاً، وقد يسبب ذلك نوعاً من الصدمة للبلدان ذات التقاليد النابوليونية مفرطة الرجعية غير أن عددًا من البلدان الديموقراطية البورجوازية المميزة، كالولايات المتحدة أو سويسرا أو كندا أو استراليا مثلاً، قد احتفظت بالطابع الانتخابي لعدد معين من الوظائف العامة. وهذا، فهذا، في الولايات المتحدة، يُنتخب الشريف من جانب مواطنيه.

وفي الدولة البروليتارية، ينبغي أن يصحب هذا الانتخاب للموظفين العموميين في جميع الحالات حق سحب الثقة، أي خلع الموظفين غير الأكفاء من مناصبهم في أي وقت.

وهكذا، فالرقابة الدائمة والشاملة من جانب الشعب على أولئك الذين يمارسون وظائف الدولة يجب أن تتوفر، ويجب التقليل قدر الإمكان من الانفصال بين أولئك الذين يمارسون سلطة الدولة وبين أولئك الذين تمارس باسمهم. وهذا هو السبب في أنه من الضروري ضمان وجود تغيير مستمر بين صفوف الموظفين المنتخبين، لمنع الأشخاص من البقاء في الوظيفة بصورة دائمة. فوظائف الدولة يجب أن تمارس على نطاق متزايد الاتساع من جانب الجماهير كلها بصورة تناوبية.

(٣) غياب الرواتب المفرطة. إن أي موظف أو أي عضو في الأجهزة التمثيلية والتشريعية وأي فرد يمارس سلطة دولة، لا يجب أن يحصل على راتب أعلى من أجر عامل ماهر. وهذه هي الطريقة الصحيحة الوحيدة لمنع الناس من السعي إلى وظيفة عامة كسبيل للثراء والتغافل على المجتمع، وهي الطريقة الصحيحة الوحيدة للتخلص من الوصوّلين والطفيليين الذين عرفتهم كل المجتمعات

السابقة.

وهذه القواعد الثلاث مجتمعة تشرح تفكير ماركس ولينين الدولة البروليتارية شرحًا جيدًا.

فهذه الدولة لا تشبه أبداً من سبقاتها، لأنها الدولة الأولى التي تبدأ في التلاشي بمجرد ظهورها؛ لأنها دولة يتألف جهازها من أشخاص ليسوا مميزين بالنسبة إلى جمهور المجتمع؛ لأنها دولة يمارس وظائفها بشكل متزايد باطراد أعضاء المجتمع ككل، الذين يواصلون تناوب وظائف أحدهم الآخر؛ لأنها دولة لا تعني مجموعة من الأشخاص المنفصلين عن الجماهير والذين يمارسون الوظائف بشكل منفصل ومنعزل عن الجماهير، وإنما هي، على العكس من ذلك، غير متمايزة عن الشعب، عن الجماهير العاملة؛ لأنها دولة تتلاشى مع الطبقات الاجتماعية والنزاعات الاجتماعية والاقتصاد النقدي والإنتاج السمعي والسلع والنقود، إلخ. وهذا التلاشي للدولة ^{لنيطفي} إليه بوصفه تسييرًا ذاتياً وتدبيرًا ذاتياً من جانب المنتجين والمواطنين، يتزايد اتساعاً حتى يصبح المجتمع مبنياً من جماعات تتمتع بالتدبير الذاتي، من جماعات إنتاجية - استهلاكية تحكم نفسها بنفسها، في ظروف الوفرة المادية وفي ظروف مستوى ثقافي رفيع لكامل المجتمع.

ماذا عن الاتحاد السوفييتي؟

عندما ننظر إلى تاريخ الاتحاد السوفييتي في السنوات الثلاثين الماضية، نجد أن الاستنتاج الذي ينبغي استخلاصه بشأن الدولة بسيط: دولة ذات جيش دائم، دولة يمكن أن يوجد فيها مارشالات ومديرو مشروعات، بل وكتاب مسرحيات وباليريات يحصلون على خمسين ضعفاً لما يحصل عليه عامل يدوى أو شغيل خادم؛ حيث ترسخ مبدأ انتقائي هائل لبعض الوظائف العامة، يجعل تقلد هذه الوظائف مستحيلان الناحية العملية على الأغلبية الغالبة من السكان؛ وحيث تُمارس السلطة الفعلية من جانب لجان صغيرة من الأشخاص الذين تتعدد فترات عملهم بأساليب غريبة والذين تظل سلطتهم ثابتة ودائمة لفترات تاريخية طويلة - من الواضح أن دولة بهذه، ليست في عملية تلاشٍ.

لماذا؟

تفسير ذلك بسيط. ففي الاتحاد السوفييتي، لم تتلاش الدولة لأن النزاعات الاجتماعية لم تتلاش والنزاعات الاجتماعية لم تتلاش لأن درجة تطور القوى المنتجة لم تسمح بهذا التلاشي لأن ظرف شبه الندرة الذي يميز حتى أكثر البلدان الرأسمالية تقدمًا لا يزال يميز الوضع في الاتحاد السوفييتي.

وما دامت ظروف شبه الندرة هذه موجودة، فلا مفر من وجود مراقبين وكلاب حراسة وبوليس خاص. وطبعي أن هؤلاء الأشخاص، في دولة بروليتارية، من شأنهم أن يخدموا قضيةً أفضل، على الأقل بمقدار دفاعهم عن الاقتصاد الاشتراكي غير أنه لابد أيضًا من الاعتراف بأنهم معزولون عن جسم المجتمع، بأنهم طفيليون إلى حد بعيد يرتبط احتفاظهم ارتباطاً مباشرًا بمستوى تطور القوى المنتجة، القادر وحده على السماح بتلاشي النزاعات الاجتماعية وإلغاء الوظائف المتصلة بهذه النزاعات.

ويمكن تزوير احتكار ممارسة السلطة السياسية من جانب كلاب الحراسة هؤلاء، هؤلاء المراقبين، فإنه من الواضح أنه بهذا المقدار يمكنهم ضمان امتيازات مادية متزايدة ومحصل مصطفاة في الندرة النسبية التي تحكم التوزيع. وهم بهذا الشكل يشكلون بiroقراطية مميزة لا تطالها رقابة العمال وميزة إلى الدفاع عن امتيازاتها أولاً وقبل كل شيء.

حجـةـ الـ "ـكوردونـ سـانـيتـيرـ" (7)

دائمًا ما يستشهد أولئك الذين يعتضون على الانتقادات السابقة بالمخاطر الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الرأسمالية. وتذهب هذه الحجة إلى ما يلي مدام الخطر الخارجي موجودً، فلا بد من وجود دولة، كما قال ستالين، ولو لمجرد الدفاع عن البلد ضد العداوة التي تحاصره.

هذه الحجة تستند إلى سوء فهم. فالشيء الوحيد الذي يمكن أن يثبته وجود حصار رأسمالي خطير هو ضرورة التسلیح ووجود مؤسسة عسكرية، غير أن هذا لا يبرر وجود مؤسسات عسكرية منفصلة ومعزولة عن جسم المجتمع. فوجود مؤسسات عسكرية كهذه، منفصلة عن المجتمع ككل، يشير إلى أنه لا يزال يوجد داخل هذا المجتمع قدر كبير من التوتر الاجتماعي يمنع الحكومات من السماح لنفسها بترف تسليح الشعب؛ ويجعل القادة خائفين من الثقة بالشعب في حل مشكلات الدفاع الذاتي العسكرية بطريقته. وبواسع الشعب ألي يفعل ذلك إذا كان المجموع يملك فعلاً تلك الدرجة من التفوق غير العادي التي يملكونها مجتمع اشتراكي حقاً بالمقارنة مع المجتمع الرأسمالي.

والواقع أن مشكلة البيئة الخارجية هي مجرد وجه ثانوي لظاهرة أكثر عمومية بكثير: إن مستوى تطور القوى المنتجة، مستوى الازدهار الاقتصادي للبلاد هو أدنى من المستوى الذي لا بد من توفره حتى يتتحول المجتمع إلى مجتمع اشتراكي. وقد ظل الاتحاد السوفيتي مجتمعً ا انتقالياً يماثل مستوى تطور قواه الإنتاجية مستوى تطور القوى الإنتاجية لمجتمع رأسالي متقدم. ولذا فعليه القتال بأسلحة مماثلة. ولأن الاتحاد السوفيتي لم يبلغ النزاعات الاجتماعية، فلابد له من الاحتفاظ بجميع أجهزة مراقبة السكان ومتابعتهم، ولابد له، نتيجة لذلك، من أن يحافظ بالدولة، بل أن يعزّزها، بدلاً من السماح لها بالتلاشي. ولأسباب خاصة عديدة، فقد أدى ذلك إلى توليد تشوهات انحطاطيات بيروقراطية في هذا المجتمع الانتقالي، ألحقت بقضية الاشتراكية أضراراً جسيمة، خاصة بمقدار ربط صفة "الاشراكية" بالمجتمع السوفيتي خوفاً من قول الحقيقة تحن لازلنا فقراء جدًّا ومتخلفين جدًّا بحيث لا يمكننا خلق مجتمع اشتراكي حقيقي. وبمقدار رغبتهم في استخدام صفة "الاشراكية" مهما كان الثمن، من أجل اعتبارات دعائية، فإن عليهم الآن أن يفسروا وجود أشياء مثل التصفيات "الاشراكية" ومعسكرات الاعتقال "الاشراكية" والبطالة "الاشراكية" والانتهاكات "الاشراكية" لحقوق الأقليات القومية، إلخ. ، إلخ.

ضمانات ضد البيروقراطية

ما الضمانات التي يمكن إدخالها في المستقبل لتجنب النمو غير الطبيعي للبيروقراطية الذي ظهر في الاتحاد السوفييتي؟

١ . المراعاة الصارمة للقواعد الثلاث المذكورة أعلاه والخاصة ببدء تلاشي الدولة العمالية (خاصة القاعدة التي تحد من رواتب جميع المديرين - الاقتصاديين والسياسيين).

٢ . المراعاة الصارمة للطابع الديمقراطي لإدارة الاقتصاد: انتخاب لجان عمالية للتسيير الذاتي في المشروعات؛ انتخاب مؤتمر المنتجين ("مجلس اقتصادي أعلى") من جانب هذه اللجان، إلخ. وفي التحليل الأخير، فإن من يسيطرُون على الناتج الاجتماعي الفائض يسيطرون على المجتمع كله.

٣ . المراعاة الصارمة للمبدأ القائل بأنه إذا كان على الدولة العمالية بالضرورة تقيد الحريات الأساسية لكل الأعداء الطبقفين المعارضين لمجيء الاشتراكية (وهو تقيد يجب أن يتناسب مع عنف مقاومتهم) فإنها في الوقت نفسه يجب أن توسع هذه الحريات نفسها بالنسبة لجميع العمال: حرية كل الأحزاب التي تحترم الشرعية الاشتراكية؛ حرية الصحافة لجميع الصحف التي تفعل الشيء نفسه؛ حرية الاجتماع؛ وتشكيل المنظمات؛ والتظاهر بالنسبة للعمال - دون أي قيود؛ الاستقلال الفعلي للنقابات عن الدولة، مع الاعتراف بحق الإضراب.

٤. احترام الطابع الديمقراطي والعام لكل الجمعيات التدأولية وحريتها الكاملة في النقاش.

٥ . احترام مبدأ التقيد بقانون مكتوب.

النظرية والممارسة العملية

لأكثر من نصف قرن والنظرية الماركسية المتعلقة بتلاشي الدولة ألم ما تكون من حيث تطورها.ليس غائباً في بلجيكا غير تفصيل صغير واحد، وهو تفصيل لابد لنا من أن نتمه - وضع هذه النظرية موضع التطبيق.

إشارات

(١) حكاية زهرية السواسون رواية أسطورية عن حادث حدث خلال عهد الملك كلوفيس، عاهل الفرنك، في القرن الخامس الميلادي. (كان كلوفيس أول ملك فرانكي يعتنق المسيحية وخلال عهده جرى توحيد الجزء الأكبر من بلجيكا وفرنسا الحاليتين في مملكة واحدة). وبعد معركة مظفرة في السواسون (سنة ٤٨٦ ميلادية)، عندما حان وقت توزيع الأسلاب بالتساوي بين جميع المقاتلين، أراد كلوفيس الاحتفاظ لنفسه بزهرية معينة. عندئذٍ خرج جندي بسرعة من بين صفوف الجنود وهشم الزهرية بسيفه، إشارة إلى أنه لا حقًّ لمقاتل في أي امتياز خاص عند توزيع الأسلاب.

(٢) مذهبى كان أعضاء الجناح المحافظ في الحزب الليبرالي في بلجيكا في القرن التاسع عشر يسمون بالمذهبين. فقد كانوا بعارضون حق التصويت العام بشدة، بينما كان من يسمون بالقدميين في الحزب الليبرالي على استعداد للموافقة عليه.

(٣) أناليتيك هو النشرة البلجيكية المناظرة لنشرة سجل الكونгрس الأمريكية.

(٤) السوسيتيه جنرال أهم تجمع رأسمالي بلجيكي منذ استقلال بلجيكا سنة ١٨٣٠. والسوسيتيه جنرال، التي ذُؤمت في الأصل على شكل بنك تجاري، هي طليعة "رأس المال المالي" الذي لم يصبح عاماً في البلدان الرأسمالية الأخرى إلا فيربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد نشأ ذلك عن امتلاك السوسيتيه المبكر لمصالح مسيطرة في كثير من الشركات المساهمة، خاصةً في مجال الفحم والصلب. وفيما بعد، سيطرت على الاتحاد المنجمي لكاتانجا العليا الشهير، كما سيطرت على عديد من الشركات الأخرى في الكونغو.

وقد أعيد تنظيمها حالياً على هيئة شركة قابضة مركبة تسيطر على الأسهم في عديد من الشركات المستقلة ظاهرياً، من بينها بنك المدخرات الرئيس في بلجيكا.

(٥) البروفينا البروفينا، ثاني أكبر تجمع رأسمالي في بلجيكا، نشأت عن بنك دي بروكسل، ثالثي أكبر بنك بلجيكي.

(٦) سافونارولا (١٤٩٨-١٤٥٢) مصلح ديني وزعيم جماهيري إيطالي، هاجم الفساد والرذيلة في خطب نارية. وقد تعرض لعداء البابا أليكسندر السادس بسبب الفضائح التي كشفها وروج الحديث عنها في بلاط البابا. وبعد اتهامه بالهرطقة، أُحرق حتى الموت على الوتد في فلورنسا.

(٧) الكوردون سانيتير حرفياً، "الكوردون الصحي" الحصار الذي ضربته حول الجمهورية السوفيتية الفتية الولايات المتحدة، وحلفاؤها في الحرب العالمية الأولى فقد عزل الاتحاد السوفييتي أو نزع من الاتصال الدبلوماسي والتجاري والإيديولوجي مع بقية العالم عن طريق حزام من البلدان المحاصرة له وقوات الحلفاء البحريه التي كانت تقوم بدروبيات في الطرق البحرية. وهذه السياسة، التي تسببت في مصاعب هائلة في الاتحاد السوفييتي والتي فشلت في نهاية الأمر مع ذلك، هي طبعة قديمة من محاولة واشنطنون الحالية لتدمير الثورة الكوبية عن طريق الحصار الاقتصادي ولمحاصرة "العدوى" الثورية بمنع السفر إلى كوبا.